

مصر وأميركا: أين الأزمة؟

الشخصية التي قيل على نطاق واسع إنها تجمعها مع الرئيس السيسي. وكانت تلك حسابات خاطئة لا تستند إلى أي معرفة بآليات صناعة القرار في الولايات المتحدة، فضلاً عن أن رجل أعمال مثيراً للجدل مثل ترامب لا يابه إلا بأحاديث المصالح والصفقات، وأن لكل شيء ثمناً.

وفي خلفية الأزمة ما يعود إلى تآكل الدور الإقليمي المصري على نحو دعا وزير الخارجية الأميركية السابق جون كيري، ووزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، إلى تكرار جملة واحدة في توقيت متقارب على مسامع دبلوماسي مصري رفيع تربطه بهما علاقات عمل قديمة: «ليس لدى مصر ما تقدمه في أزمت الإقليم».

صدى الجملة نفسها تردد على لسان وزير الخارجية الأميركية ريكس تيليرسون - الذي كان أكثر حماسة لحجب جانب كبير من المعونات الاقتصادية والعسكرية لمصر حتى تصلح ملفها في الحريات العامة وحقوق الإنسان.

بلغة المصالح الاستراتيجية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى مصر، والاستغناء عنها مستبعد، إلا أن التراجع في مستوى الدور والقدرة على المبادرة في الأزمت الإقليمية دعا إلى شيء من الاستهانة المسبقة بردات فعلها.

بقدر الحضور المؤثر تتأكد هيبة الدول. وإذا كانت «عملية السلام» قد استدعت فكرة المعونة الأميركية لتثبيتها، فليس هناك الآن ما يقلق أمن إسرائيل، التي تحظى بمستويات في العلاقة مع القاهرة غير مسبوق منذ توقيع اتفاقية «كامب ديفيد». مصر المنسحبة عنون رئيسي في الأزمة وخلفتها.

وقد كان لافتاً إقحام اسمها في أزمة كوريا الشمالية، فليس هناك علاقات مميزة بين الدولتين تتجاوز استيراد بعض غيار السلاح الذي لا يتوافر في أماكن أخرى، وهذه مسألة طبيعية ومشروعة في علاقات الدول وفق مصالحها. بدا الملف الكوري الشمالي مادة تشهير إضافية مقصودة.

ذلك كله لا ينفي حقيقة تدهور ملف الديموقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني في مصر، التي استند إليها القرار الأميركي.

بالنسبة إلى رجل مثل ترامب «شعبي» و«عنصري» يؤمن بتفوق الرجل الأبيض ويكاد يدفع ببلاده مرة أخرى إلى أجواء الحرب الأهلية، فإن ذلك الملف لا يعنيه من قريب أو من بعيد، غير أنه لا يصنع القرار الأميركي وحده، وتحت الضغوط التي يتعرض لها يمكن أن يضحي بأي حليف مقترض.

المعنى أن الملف الحقوقي سوف يظل موضوعاً للضغوط والعقوبات الأميركية والأوروبية لأهداف لا تتعلق بنبل الدعوة إلى حقوق الإنسان والحريات العامة، إنما بتوظيفها لمقتضى المصالح والاستراتيجيات.

ليس لمصر مصلحة واحدة بأن تطاردها الضغوط في المحافل الدولية، أو في الغرف الدبلوماسية المغلقة، من دون أن تبادر إلى التصحيح حيث يجب التصحيح، فالحريات قضية مصرية ومصيرية في الوقت نفسه، والانتهاكات يستحيل غض الطرف عنها.

*كاتب وصحافي مصري

الخاص إلى الشرق الأوسط جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأميركي دونالد ترامب، غير أنه جرى التراجع تالياً عن هذا المستوى في التصعيد والاجتماع به في قصر الاتحادية بحضور الرئيس عبد الفتاح السيسي. رغم ذلك، فإن الأزمة سوف تفضي إلى النهاية بتدابيرها السلبية.

في خلفيتها، التي أمدتها بقوة الفعل وجعلتها ممكنة، ما تعانیه إدارة ترامب من تصدعات في بنيتها الداخلية ومستويات تماسكها، التي وصلت إلى إقالات واستقالات غير مسبوقه في مدلايتها كأنها حدث يومي معتاد.

هو رئيس شبه معزول، أشباح العزل تطارده على خلفية تحقيقات بالكونغرس عن مدى التورط الروسي أثناء حملته الانتخابية و«مدافع الميديا» تقصفه بلا توقف والتسريبات من داخل

في خلفية الأزمة ما يعود إلى تآكل الدور الإقليمي المصري

(أف ب)



إدارته، أو من الأجهزة الاستخباراتية، للصحف الكبرى تكشف مدى انكشافه السياسي. في مثل هذه الأوضاع، يصعب الحديث عن سياسة متماسكة مع مصر أو غيرها.

بصورة أو أخرى، اضطر ترامب المأزوم إلى التوقيع على قرار حجب جزء من المساعدات الأميركية بضغط من أطراف عديدة داخل المؤسسة الأميركية تضم نواباً نافذين في الكونغرس وأصواتاً مؤثرة في حزبه الجمهوري، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي و«الميديا» على خلفية التصديق على قانون الجمعيات الأهلية الذي ينظر إليه دولياً باعتباره مصادرة كاملة للمجتمع المدني في مصر.

وقد تلقت الدبلوماسية المصرية رسائل عديدة من أطراف أميركية وأوروبية تحذر من مغبة التصديق على هذا القانون.

بصورة أو أخرى، تعهدت مصر بتقديم مشروع قانون جديد للجمعيات الأهلية إلى البرلمان، لكن ذلك لم يحدث على أثر صعود ترامب إلى البيت الأبيض وما قد يوفره من غطاء دولي يصد أي ضغوط أوروبية.

استند ذلك الرهان إلى الكيمياء

عبدالله السناوي *

ليس هناك أزمت معلّقة في الفضاء بلا تعريف لطبيعتها وأطرافها وحدودها ومستويات الخطر التي تنطوي عليها. عندما يغيب ذلك التعريف، يصبح الكلام افتراضياً يسبغ عليها ما يشاء من أهواء ويحملها ما لا تحتل من استنتاجات.

في أزمة حجب 290 مليون دولار من قيمة المعونة الأميركية لمصر، هناك من نظر إليها باعتبارها تدخلاً في الشؤون الداخلية واعتداءً على الاستقلال الوطني. بطبيعة المعونة نفسها فهي سلاح سياسي يستخدم عند اللزوم لتطويع السياسات لمقتضى مصالح الجهة المانحة. وقد استخدم هذا السلاح أكثر من مرة في التجربة المصرية المعاصرة.

في ستينيات القرن الماضي، فرضت الولايات المتحدة على مصر حصاراً اقتصادياً، وأوقفت ما كانت تقدمه من معونات في حدود الـ 50 مليون دولار. كان ذلك إشارة إلى عمق التناقضات في الخيارات والتوجهات الرئيسة بين قوة عالمية عملت بعد حرب السويس 1956 على ملء الفراغ في المنطقة إثر الهزيمة السياسية الفادحة للإمبراطوريتين الاستعماريتين السابقتين البريطانية والفرنسية وقوة إقليمية بازغة تبنت قضية التحرر الوطني وأبدت استعداداً لتحمل كلفته.

لم يكن عصبياً تعريف الأزمة، فكل مواطن يدرك أن موضوعها الرئيسي هو الاستقلال الوطني. استدعاء تجربة الماضي بلا قضيته يرفع سقف الكلام دون منطق يسوغه.

بعد توقيع «كامب ديفيد» نهاية السبعينيات، كانت المعونة الأميركية بشقيها الاقتصادي والعسكري من بين ضمانات تثبيت «عملية السلام». لم تكن منحة خيرية بلا ثمن سياسي - وقد كان فادحاً على استقلال القرار المصري.

حتى الآن، لم يفتح ملف المعونة على أي مستوى رسمي: أين صرفت بالضبط ووفق أي أولويات وشروط...؟ ما الذي استفاده المصريون وما حصده المصالح الأميركية؟

على مدى عقود، استخدمت المعونة كسلاح سياسي من دون أي مراجعة، أو استعداد لإعادة النظر في ضرورتها للاقتصاد المصري.

في الأزمة الأخيرة، تصاعدت عبارات الضجر الدبلوماسي والإعلامي. غير أنها سرعان ما خفت وعادت من جديد لأحاديث «التحالف الاستراتيجي».

على أي أساس وصفت الخارجية المصرية القرار الأميركي بأنه «يعكس سوء تقدير لطبيعة العلاقات الاستراتيجية بين البلدين ولا يساعد على الاستقرار في مصر». وبأي منطق قالت الخارجية الأميركية: «إننا ننظر إلى مصر باعتبارها شريكاً استراتيجياً، والولايات المتحدة ملتزمة بتقوية العلاقات معها».

الكلام الدبلوماسي - من الجانبين - يكاد لا يقول شيئاً ممسوكاً له قيمة في توصيف الأزمة، كأنه فرقعات في الهواء. كان القرار الأميركي مفاجئاً للدبلوماسية المصرية، التي أخطرت به قبل ساعات من إعلانه، كما أنه بصياغته بدا مهيناً.

في السعي للاحتجاج على القرار الأميركي، أخطرت وزارة الخارجية وسائل الإعلام إلغاء اجتماع بين وزيرها سامح شكري، والمبعوث الأميركي

يمكن، هنا، إغفال استمرار العلاقات القطرية الإيرانية على الرغم من اختلاف البلدين في غير ملف، وحقيقة أن قيام الدوحة باستدعاء سفيرها عقب الاعتداء على السفارة والقنصلية السعوديتين في إيران لم يكن إلا من باب مسابرة الرياض، وأن هذا التوقيت يبدو الأنسب لإعادته من باب إغالة عواصم المقاطعة. لكن ما يجدر التنبيه إليه، أيضاً، أمران: أولهما أن قطر أرفقت إعادة سفيرها بإبداء رغبتها في «تعزيز العلاقات الثنائية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في كافة المجالات»، وأن خطوة الدوحة جاءت في وقت يتزخم فيه الحديث عن تقارب تركي إيراني سيُتَوَجَّح بزيارة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، لتهران، وستكون له حتماً تأثيراته في عدة ملفات، تتقدمها المسألة الكردية.

الافت أن قطر بدأت، عبر منابرها ووسائل إعلامها، تنظر لذلك التقارب، متحدثه عن «التقاء الأيدي» لمواجهة «تحديات مشتركة» تفرضها التطورات العاصفة بالمنطقة. حديث ينم عن اقتناع الدوحة بأن المقاطعة التي فرضتها عليها السعودية شكلت عاملاً مساعداً (إلى جانب عوامل أخرى) على تقارب أنقرة وطهران اللتين تجمعهما الخصومة للرياض، وبأن إقفال الدول الأربع الباب على أي تفاوض مع قطر يحمل الأخيرة على التساوق مع التلاقي الإيراني. التركي المستجد، والاستجابة لمتطلباته. هل يعني ذلك أن الدوحة بلغت مرحلة اليأس من حل الأزمة مع «أشقائنا»، وأنها تنوي مغادرة بيتهم نهائياً - كما توقع، قبل أيام، السفير الإيراني السابق لدى قطر، عبد الله سهرابي - وتثبيت موطن قدم لها في المحور المناوئ بما يتيح لها الحفاظ على فاعلية دورها؟ توحى سياسة «التطنيش» التي تتبعها عواصم المقاطعة حالياً (قال وزير الخارجية القطري، أمس، إن أياً من دول الحصار لم تردّ على رسالة أمير الكويت)، والخطوات التي تقوم بها الدوحة باتجاه موسكو وطهران، ومعها تحرك خيوط الأطراف المحسوبة على المرجعية «الإخوانية» نحو إيران (حماس مثلاً)، بأن ثمة خريطة جديدة بدأت تتشكل معالمها على انقراض الأزمة الخليجية، إلا أن استقرار حدودها ما زال دونه خطوات أكثر وضوحاً وإفصاحاً عن حقيقة النيات.

هذا التشابك بين المجالين الاقتصادي والسياسي، بما يستبطنه من رسائل، وما يفتح عليه من احتمالات تعاون، يتجلى، كذلك، على خط طهران - الدوحة، التي أعلنت، الأسبوع الماضي، إعادة سفيرها إلى إيران لممارسة مهماته الدبلوماسية، بعدما كانت قد استدعته في كانون الثاني 2016، في خطوة رأت عواصم المقاطعة أنها تكشف «ثنية» قطر السياسية. لا

ذلك لن يحدث فقد أن الاوان لتغيير الواقع».

بنيت، الذي يتزعم حزب «البيت اليهودي» اليميني، دعا لتتيا هو إلى تكثيف الاستيطان، بالقول: «نحن خلق في اتخاذ هذه الخطوة

و فرض السيادة». وتابع: «أعلم أن بعض الناس في أوروبا سيكرهون ذلك... عندما أقمنا بيت إيل، عارضها الرئيس (الأميركي الأسبق جيمي كارتر، لكن الآن هناك 6500 شخص يعيشون هنا، فليس مهماً ما يقوله الناس هناك، بل المهم ما يحدث هنا».

وتشير تقديرات إسرائيلية إلى أن نحو 420 ألف مستوطن يعيشون في الضفة، إضافة إلى أكثر من 220 ألفاً يعيشون في مستوطنات إسرائيلية مقامة على أراضي القدس.

وفي خطوة لافتة أمس، قرّر وزير الأمن الإسرائيلي، أفيدور ليرمان، منح نحو ألف مستوطن وسط مدينة الخليل، جنوبي الضفة، «استقلالاً» عن البلدية في المدينة.

وقالت صحيفة «جيروز اليم بوست» الإسرائيلية إن الترتيب الجديد يسمح للمستوطنين بالحصول على خدماتهم التي تشمل المياه والخدمات البلدية، مباشرة من الإدارة المدنية الإسرائيلية، الذراع المدنية لوزارة الأمن في مناطق السلطة، وذلك بعدما كانت الخليل باكملها تحت مسؤولية البلدية الفلسطينية بناءً على اتفاق خاص بالمدينة وقع عام 1997.

(الأخبار، أف ب، الأناضول)



خولوف بعد يوم من اختتام وزير الدفاع القطري زيارة لموسكو، لفت خلالها إلى «(أننا) ننتظر دعماً من روسيا» في مجالات الدفاع، مضيفاً أن بلاده تريد «نقل تكنولوجيا أنظمة الدفاع الجوية الروسية إلى قطر»، فيما ذكر وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، أن الوفد القطري عُرف بأنظمة الدفاع الصاروخي «إس - 400».

هذا التشابك بين المجالين الاقتصادي والسياسي، بما يستبطنه من رسائل، وما يفتح عليه من احتمالات تعاون، يتجلى، كذلك، على خط طهران - الدوحة، التي أعلنت، الأسبوع الماضي، إعادة سفيرها إلى إيران لممارسة مهماته الدبلوماسية، بعدما كانت قد استدعته في كانون الثاني 2016، في خطوة رأت عواصم المقاطعة أنها تكشف «ثنية» قطر السياسية. لا

ذلك لن يحدث فقد أن الاوان لتغيير الواقع».

بنيت، الذي يتزعم حزب «البيت اليهودي» اليميني، دعا لتتيا هو إلى تكثيف الاستيطان، بالقول: «نحن خلق في اتخاذ هذه الخطوة

و فرض السيادة». وتابع: «أعلم أن بعض الناس في أوروبا سيكرهون ذلك... عندما أقمنا بيت إيل، عارضها الرئيس (الأميركي الأسبق جيمي كارتر، لكن الآن هناك 6500 شخص يعيشون هنا، فليس مهماً ما يقوله الناس هناك، بل المهم ما يحدث هنا».

وتشير تقديرات إسرائيلية إلى أن نحو 420 ألف مستوطن يعيشون في الضفة، إضافة إلى أكثر من 220 ألفاً يعيشون في مستوطنات إسرائيلية مقامة على أراضي القدس.

وفي خطوة لافتة أمس، قرّر وزير الأمن الإسرائيلي، أفيدور ليرمان، منح نحو ألف مستوطن وسط مدينة الخليل، جنوبي الضفة، «استقلالاً» عن البلدية في المدينة.

وقالت صحيفة «جيروز اليم بوست» الإسرائيلية إن الترتيب الجديد يسمح للمستوطنين بالحصول على خدماتهم التي تشمل المياه والخدمات البلدية، مباشرة من الإدارة المدنية الإسرائيلية، الذراع المدنية لوزارة الأمن في مناطق السلطة، وذلك بعدما كانت الخليل باكملها تحت مسؤولية البلدية الفلسطينية بناءً على اتفاق خاص بالمدينة وقع عام 1997.

(الأخبار، أف ب، الأناضول)

